**المستخلص**

على الرغم من أهمية ودور المعارضة البرلمانية في الأنظمة البرلمانية، الا انه لا يزال يكتنفها بعض الغموض في النظام السياسي العراقي، مما دعى الكتاب والباحثين الى تسليط الضوء على بعض جوانبها، حتى جاء دور هذه الرسالة الموسومة بـ (اشكالية غياب المعارضة البرلمانية واثرها في اداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2005) ، لتكون شاملة ان شاء الله لتتناول دراسة المعارضة البرلمانية من اغلب جوانبها، حيث انها على مستوى التعريف فتم تناول ماهية وحقيقة المعارضة، وما ذا يعني مفهوم المعارضة في اصطلاح، وعلماء العلوم السياسية اضافة الى اصلها اللغوي، والجوانب الاخرى التي تم تسليط الضوء عليها بشكل واضح، كتاريخ المعارضة البرلمانية في الحكومات المتعاقبة من العهد الملكي الى وقتنا الحاضر مثلاً ، ومن ثم وسائل التأثير التي يمكن للمعارضة استخدامها، اضافة الى دراسة اسباب غياب المعارضة البرلمانية في العراق بعد عام 2005 ، والتي اثرت بشكل واضح وكبير على اداء الحكومة (المتقومة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية )، والنتائج السلبية التي خلفتها الديمقراطية التوافقية والتي تعني اشتراك جميع الكيانات السياسية بالسلطتين، مما افضى الى نوع من المجاملات والتستر على حالات الفساد، الامر الذي جعل الشارع العراقي يفقد الثقة بكل الطبقة السياسة المشاركة في الحكومة ، والمشكلة الاساسية التي اعترت النظام السياسي العراقي في ظل غياب المعارضة، حيث تجد ذلك واضحا في ضعف الاداء الحكومي سواء من جهة السلطة التشريعية كتشريع القوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، ام على مستوى السلطة التنفيذية نفسها والمتمثل بضعف ادائها على جميع المستويات كالمستوى الامني والاقتصادي والخدمي وحتى الخارجي، وذلك بسبب تقاسم المناصب على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية والهوية بديلاً عن الخبرة والكفاءة والنزاهة، حيث اسهمت هذه المعايير بشكل صريح في سيطرة كل حزب وجهة على الوزارة والدائرة التي يديرها هذا كله في ظل غياب المعارضة الحقيقية التي تعمل على مراقبة عمل الحكومة ( السلطتين التشريعية والتنفيذية) وتشير الى مكامن الخلل وتقوم عمل الحكومة وغيرها من الادوار الاساسية التي تقوم بها المعارضة في كل الانظمة البرلمانية .